عدد من المشاركين المنظمين لورشة الشباب يكتب الدستور يتحدثوت لـ صحيفة 14 أكتوبر

الملتقى سيقيم حفل إشهار وثيقة مطالب الشباب المستقل بمؤتمر الحوار الوطني

المجلس الأعلى للشباب هيئة مستقلة مالياً وإدارياً

الوثيقة تضمنت حقوق ومطالب الشباب في الدستور

خرج (40) عضواً وعضوة من الشباب المستقلين في ورشة عمل على مدى يومين بعنوان (الشباب يكتب الدستور) نظمها ملتقى النساء والشباب التابع لمكتب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة باليمن بعدد من التوصيات منها تمكين الشباب سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً ومنح المجلس الأعلى للشباب الاستقلالية التي تكفل له دوره التوجيهي والإشرافي عبر المشاركة في صياغة السياسات العامة وذلك من خلال الخروج بنص دستوري بتشكيل المجلس الأعلى للشباب.

ولأهمية هذه الورشة أجرينا عدداً من اللقاءات مع المشاركين اوجزناها بالتالي:

لقاءات/ خديجة عبدالرحمن الكاف

(تمكين الشباب)

أولى لقاءاتنا كان مع الأخ/ محمد المقبلي .عضو فريق استقلاليات الهيئات تحدث عن المجلس الأعلى للشباب يتم تشكيله بعيداً عن المحافظة الحزبية الفئوية والسياسية وسيكون كبرلمان الظل والعمل على الخروج بنص دستوري بذلك، مشيراً الى أنه يتم إشراك الشباب في الهيئة الوطنية لمراقبة تنفيذ مخرجات الحوار ومنهم من سيلتحق بملحقيات في السفارات ووكلاء محافظات ومدراء عموم في هذه العملية الانتقالية الموسعة دون وجود تلك الفئات المحتكرة للسلطة ويجب ان يتضمن الدستور حق تمكين الشباب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وجعلها كمادة دستورية.

وأكداً ان هذا الدستور الذي يتم صياغته الآن من قبل لجنة صياغة الدستور ما هو الا ثمرة من ثمار الثورة الشبابية السلمية التي ضحى من أجلها خيرة الشباب.

حملة إعلامية وتوعوية

من جانبه قال الأخ/ فؤاد قائد أحمد من فريق التنمية المستدامة أن ورشة (الشباب يكتب الدستور) ستعمل على تجميع المواد الخاصة بالشباب والعمل على صياغتها بصيغة دستورية يتم تبويبها بحسب كل مادة في الدستور الجديد موضحاً أن مكون الشباب سيقيم أنشطة مع ملتقى النساء والشباب في المرحلة القادمة وذلك من خلال إعداد هيئة تنسيقية مكونة من الشباب.

وأشار الى أن الشباب المستقلين سيكون لهم دور في مناصرة قرارات اللجنة الدستورية وذلك من خلال أعداد حملة إعلامية توعوية من خلال الصحف الرسمية والصحف الأهلية والخاصة والمواقع الالكترونية .. مضيفاً انه يتم إعداد اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى للشباب من قبل الحكومة لكون المجلس يعتبر إحدى أهم مخرجات الحوار الوطني وهذه فرصة لنا كشباب للسعي لتحقيق هذا المخرج المهم.

خروج بموجهات دستورية

أما الأخ/ عبدالله بن هذال من فريق الأمن والجيش فقال: إن المجلس الاعلى للشباب سيمثل حكومة ظل وسيناقش هموم الشباب ومطالبهم الحقوقية وسيكون قوة ضاغطة لتحقيق مناصرة ومساندة لقضايا الشباب.

وثيقة الشباب الحقوقية

وقال أمين الغيش. مساعد خبير بقضايا الشباب ان وثيقة الشباب الحقوقية تضمنت حقوق الشباب ومطالبهم في الدستور الجديد .. مشيراً الى ان هناك مقترحات تم استعراضها من الشباب حول آليات تمثيلهم في الانتخابات القادمة ذلك من خلال تقسيم الدوائر الانتخابية الى (22) دائرة وهي المديريات والولايات وهي الدوائر الانتخابية على مستوى الأقاليم من اجل ضمان التمثيل النسبي.

وأكد أن لجنة صياغة الدستور تناقش وتستعرض وتصنف مخرجات مؤتمر الحوار الوطني حسب التبويب الاولي لموضوعات الدستور.

■ فؤاد احمد

■ محمد المقبلي

■ عبدالله بن هذال

■ الصديق الاحرش

■ امين الغيش

■ عبدالقادر الحيدري

الملتقى ودوره في مساندة الشباب

وأشار عبدالقادر الحيدري. المسؤول الإعلامي للملتقى النساء والشباب الى انه سيتم إقامة حفل إشهار في مايو القادم لوثيقة مطالب الشباب المستقل في الحوار الوطني وذلك بحضور الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني وأعضاء لجنة صياغة الدستور وسيتم تسليمها لهم لإدماجها كموجهات دستورية في الدستور الجديد.

وأوضح ان الملتقى سيعمل بالشراكة مع مكون الشباب المتصلين بإقامة الأنشطة المختلفة منها حملة مناصرة لقضايا الشباب في الدستور الجديد .. مؤكداً ان الملتقى سيعمل على مساندة الشباب وتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم.

دعم القوى السياسية

كما التقينا بمستشار مكتب مساعد الامين العام للمكتب الامم المتحدة باليمن السيد الصديق الأحرش حيث قال: ان دور الأمم المتحدة هو دعم القوى السياسية وخاصة المكونات المستقلة من النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني وذلك من اجل خلق فضاء مفتوح مابين المكونات نفسها ومع الدول المانحة لكيفية دعم ومساندة الشباب والمرأة والمنظمات من خلال توفير البيئة المناسبة لهم .. مشيراً الى أن اختيار محافظة عدن لإقامة ورشة العمل لمدى اهمية القضية الجنوبية وتعتبر هي أهم القضايا التي تم مناقشتها بشكل رئيسي بمؤتمر الحوار الوطني.

الدولة المدنية الحديثة

وفي ختام لقاءاتنا كان لنا لقاء مع الأخ/ عوض العوبثاني من مكون الشباب م/ حضرموت حيث قال: ان الورشة أتت لإستكمال دور الشباب الفاعل وذلك برفع توصيات الى لجنة صياغة الدستور الجديد لنخطو نحو بناء الدولة المدنية الحديثة دولة العدالة والمساواة والحكم الرشيد وذلك بتحقيق تنفيذ وثيقة مطالب الشباب من خلال مقررات مؤتمر الحوار الوطني.

واشار الى انه يتم اعداد خطة مناصرة لقضايا الشباب في المجتمع وهم من يعتبرون وسيلة تنموية مجتمعية (عمود المجتمع) .. مؤكداً ان انشاء مجلس أعلى للشباب خطوة جيدة نحو تنمية شبابية ورفع قدرات الشباب في شتى المجالات ودعم الإبداع الفكري والثقافي.

وأوضح انه لابد من إشراك الشباب الفاعلين والبارزين في المجتمع في إدارة المجلس بحيث سيكون هناك ممثلون من جميع الأقاليم لضمان تحقيق المساواة وخدمة الشباب بإيصال مطالبهم والعمل على تنفيذها.

مدير عام فرع الهيئة العامة للموارد المائية بمحافظة حضرموت لـ 14 أكتوبر

حضرموت تواجه مخاطر تدهور نوعية المياه

قال مدير عام فرع الهيئة العامة للموارد المائية بمحافظة حضرموت المهندس عبدالكريم سعيد باحكيم أن الوضع المائي في المحافظة يمثل عبئاً كبيراً على فرع الهيئة بشكل خاص وديوان الهيئة بشكل عام .

وأضاف في حديثه لصحيفة 14 أكتوبر أنه ومن حيث كميات المياه كمخزون فإن اتساع الرقعة الجغرافية في المحافظة والتى تمثل حوالي 30% من مساحة الجمهورية اليمنية وتركيبها وخصائص التركيب الجيولوجي والهيدروجيولوجي قد مكن المحافظة ومنذ القدم من الاحتواء على مخزون مائي مشجع ، إلا ان المخزون المائي في المحافظة وللأسف الشديد يواجه مخاطر محدقة ،، موضحا أن أجزاء كبيرة من المنطقة عبارة عن شريط ساحلي مجاور ومحاذ للبحر وبالتالي يتداخل المخزون المائي في الشريط الساحلي .

لقاء / بشير الحزمي

وقال : مع قلة الامطار تتداخل مياه البحر مع المياه العذبة وتدهور نوعية المياه ، اضافة الى أن هناك مخزوناً مائياً كبيرا من المياه المالحة في وادى حضرموت الرئيسي وهذه المياه للأسف الشديد ملوحتها تصل الى ما يعادل ملوحة مياه البحر وأكثر .

وأضاف بقوله : المخزون المائي المالح الموجود في وادي حضرموت غير منعزل تماما عن المخزون المائي العذب وهنا تكمن الخطورة ، وبالتالي فأن من المهم أن لا نطمئن ونستكين على اعتبار ان لدينا مخزوناً مائياً من المياه يمكن ان يُعول عليه. وهذا الأمر يتطلب جهوداً كبيرة سواء كان من قبل الهيئة العامة للموارد المائية ممثلة بفرعها في حضرموت أو ديوان الهيئة في صنعاء أو الجهات الاخرى ذات العلاقة على اعتبار انه مع مرور الوقت ومن خلال الرصد والمراقبة سيؤدي المخزون المائي من المياه المالحة وهو حاليا فعلا يؤدي الى تدهور نوعية المياه العذبة في وادي حضرموت .

وأشار باحكيم الى أن لدى فرع الهيئة بعض المنطلقات لكيفية معالجة هذه الوضعية وتحجيمها والمساعدة على حلها إلا أن هذه المنطلقات والأفكار بحاجة الى دراسات تفصيلية معمقة يصعب على الفرع في الوضع الحالي أن يتبناها ويقوم بها بحكم شحة الامكانيات المادية والبشرية وهو ما يتم طرحه على السلطة المحلية وقيادة الهيئة في صنعاء .

وأكد ضرورة ان نسابق الزمن في ايجاد ما يمكن ايجاده لوضع الدراسات المناسبة والملائمة لتقييم هذا الوضع وإخراجه بشكل ارقام ومخططات وخرائط على اعتبار أن المعالجات ومداخل المعالجات موجودة ولكن من المهم الحصول على ارقام فعلية وحقيقية لأجل النظر ايضا في الجوانب البيئية بشكل عام والجدوى الاقتصادية والمنافع الاخرى .

وأوضح أن المنطقة بحكم وجود حقول نفطية فيها والتي في العادة يصاحبها غاز وهذا الغاز يحرق في الهواء ولا يستفاد منه إلا بشكل بسيط ، يمكن من خلاله توليد طاقة كهربائية على اعتبار انها تمر بمرحلة كهروحرارية او حرارية يمكن من خلالها تحلية هذه المياه والاستفادة منها وبدل ان تكون خطراً محدقاً نجعلها مورداً نافعاً .وهي احد المداخل التي يمكن ان تكون مشجعة في معالجة هذه الاشكالية .

وقال : بحكم وجود الحقول والأنشطة النفطية والإستخراجية الى الآن لا يوجد لدينا يقين بأن ما يتم من انشطة نفطية وإستخراجية يتوافق ويتلاءم مع طبيعة المنطقة المائية . وهل هي تنطلق وتأخذ بعين الاعتبار المعايير ومنهجية العمل في مثل هذه الانشطة من جانبها المائي بحيث انها تحجم الاضرار التى تلحق بمواردنا المائية .

وأوضح أنه وحتى الآن لم يصل فرع الهيئة الى حقيقة هذه الامور رغم ان العمل بدأ مبكرا ولكن في وضع معين كان للمركز دور في فرملة هذه الجهود رغم تواضعها ،، مفصحا عن وعود في الفترة الاخيرة لاستئناف الجهود من قبل المركز لمواكبة الانشطة الاستخراجية النفطية وعلاقتها بالجانب المائي لان مثل هذه الامور عندما يكون التعاطي معها في وقت مبكر تكون نتائجها السلبية اقل والكلفة الاقتصادية متدنية والمنافع أكثر .

وأشار باحكيم الى وجود نقطة اخرى تعاني منها محافظة حضرموت والمحافظات الاخرى وهي مسألة الالتزام بالضوابط والنصوص القانونية المنظمة والحاكمة لمسألة التعاطي مع المياه بشكل عام وبالذات حفر ابار المياه .

وقال : الانشطة المائية بجميعها يفترض وبموجب القانون أن تمر من خلال الهيئة العامة للموارد المائية وفروعها ومكاتبها ووحداتها المنتشرة في الجمهورية إلا أن الملاحظ ان هناك عدم تفعيل من الاطراف الاخرى رغم تعاون وتواصل الهيئة معهم .

معتبرا أن احد مسببات هذا الوضع في حضرموت هو عدم اقرار لجان الاحواض رغم انه قد تم قطع شوط في الاعداد لهذا الكيان ..آملا أن تستأنف الجهات المعنية في المركز في القريب العاجل لإخراج مثل هذه اللجان الى حيز الواقع كونها ستكون جهة داعمة ومساعدة وسلطة مائية على مستوى الاختصاص الجغرافي .

وقال : من المفترض على الجهات الحكومية التي تنفذ مشاريع مياه ان تقدمها مبكرا الى الهيئة العامة للموارد المائية في حضرموت للإطلاع عليها ودراستها الدراسات الاولية ومناقشتها معهم حول افضلية الاخذ بها وهذا سيفيد كافة الاطراف سواء كان مؤسسات المياه أو هيئة مشاريع مياه الريف او الجهات والجمعيات الاعتبارية والتعاونيات الاخرى .

معربا عن أسفه لإقدام المواطنين على حفر آبار غير مرخصة والذي يعتبر مخالفة للقانون . ولو أنه كان في ظاهره ينفع المواطن على اعتبار انه يقضي مصلحته ولكن على المدى البعيد وعلى تعدد هذه الافعال يؤدي الى تدهور ومخاطر على الوضع المائي سلبا سواء في محافظة حضرموت او في مختلف المحافظات .

وأوضح أن مواجهة الحفر العشوائي ليس من مسئولية الهيئة العامة للموارد المائية وفروعها ومكاتبها فقط وإنما ايضا تقع مسئوليته على الجهات ذات العلاقة في السلطة المحلية على مستوى المديريات ومدراء الامن فيها آملا أن تستعيد الاطراف ذات العلاقة فعالية نشاطها مع فرع الهيئة في مكافحة الحفر العشوائي الغير قانوني غير المرخصة لان هذا يمثل خطر على المصلحة العامة لأجيال الحاضر والأجيال القادمة .

وأشار باحكيم الى أن الهيئة خطت خطوات لا بأس بها في الاتجاه الذي تصبو اليه على اعتبار ان التخطيط بالشأن المائي ينبغي ان يكون تخطيطاً تشاركياً وبالذات في البداية مع الجهات الحكومية .

منوها بما تضمنه قرار مجلس الوزراء رقم 258 لعام 2013 الذي تطرق في فقراته الى أن احدى الادوات التى ستمكن الهيئة وفرع حضرموت هو في ان الجهات الحكومية سواء مدنية او عسكرية يكون لها اتصال بالهيئة قبل الشروع في مسألة حفر الآبار .

وقال نحن الآن في عام 2014 في تخطيط تشاركي وإن شاء الله يتطور مع الجهات الاعتبارية الاخرى وهي الجمعيات والمؤسسات الخيرية والتعاونية وفي وقت لاحق هذه الجهات الاعتبارية سيكون لها ايضا دور في ترشيد ما يقدم عليه المواطنون سواء كانوا مزارعين او غير مزارعين في حفر آبار لمنشآتهم المائية بصفة عامة .

■ م. عبدالكريم سعيد